نص ردن

■ علاء حسن

رباية "العفو العام"

الكتل النيابية لم تتفق بعد على إقرار قانون العفو العام، لأن مسودة مشروعه المطروحة من قبل كتلة الأحرار الممثلة للتيار الصدري، مازالت موضع خلاف، وبرغم ما أعلن عن قرب التصويت، إلا أن هناك مؤشرات تثبت عكس ذلك، ومن أبرزها اعتراض نواب دولة القانون على شمول أعداد كبيرة من المعتقلين بالعفو، فيما يرى طرف آخر ضرورة إطلاق سراح عناصر جماعات مسلحة اقتصر نشاطها على مواجهة القوات الأميركية من فصائل المقاومة الشريفة، ولم ترتكب جرائم بحق الشعب العراقي، فضلا عن مزوري شهادات دراسية من أصحاب الوظائف الصغيرة، اضطروا إلى اللجوء للتزوير، لغرض الحصول على زيادة على رواتبهم .

يوم تسلم وزير الدفاع الأسبق حازم الشعلان منصبه، أعلن استعداد الحكومة آنذاك الانفتاح على المقاومة الشريفة، لحثها على الانخراط في العملية السياسية، وربما كان الشعلان أول مسؤول حكومي يعلن وجود مقاومة شريفة، ومشروعه لم يتحقق، ولم تنخرط المجاميع المسلحة، بعد أن "انخرط السوك " كما يقال، وظهر أن الوزير متورط بأكثر من ملف فساد، فهرب إلى الخارج تلاحقه مذكرة اعتقال بوصفه هاربا ومطلوبا للعدالة كحال عضو مجلس النواب السابق محمد الدايني الذي استجاب لدعوة أميركية فزار واشنطن، وقدم هناك معلومات بالأسماء والأرقام وبأدق التفاصيل عن رجال المقاومة الشريفة.

بعض الكتل النيابية وبطريقة العزف المنفرد على قانون العفو العام، تسعى وبطريقة ضمان التصويت بالصفقات لشمول الدايني والشعلان، وربما النائب السابق عبد الناصر الجنابي، وتشريع قانون العفو ورد ضمن اتفاق أربيل كما يقول نواب القائمة العراقية كخطوة باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية، وتوسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية، وليس ثمة اعتراض على أهداف إقرار القانون، ولكن حين يخضع التشريع لدوافع فئوية وعلى حساب الضحايا تندحر العدالة، في ظل غياب معايير دقيقة، لإثبات حقيقة الانتماء لفصائل المقاومة الشريفة على وفق حسابات وزير الدفاع الأسبق الشعلان .

الخلاف حول قانون العفو العام بين الكتل النيابية داخل التحالف الواحد يكشف التخلي عن مفهوم تحقيق العدالة قبل التشريع، وحينما صدر قانون سابق للعفو العام، أبدت جهات رسمية وأخرى سياسية أسفها لإطلاق سراح معتقلين" انخرطوا " ثانية في مجاميع مسلحة، ترفع شعار المقاومة الشريفة .

حفّز ملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي جميع الأطراف المشاركة في الحكومة على الحديث عن استقلالية القضاء ، وفي ضوء هذا التوجه وباعتماد مبدأ العدالة، يجب تفعيل الإجراءات القضائية بحق الموقوفين والمحتجزين في سجون تسفيرات وزارة الداخلية، وحسم ملفاتهم بالسرعة الممكنة، لأن بعضهم ، يتعرض لابتزاز مالي مقابل طرح ملفه أمام قاضي التحقيق، والشواهد كثيرة على ذلك ومثبتة وموثقة لدى لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، وعلى الكتل النيابية أن توحد العزف على قانون العفو العام بشكل جماعي بقيادة أفضل عازف ربابة في البادية، لتمهد الطريق لتعديل الدستور، وحسم الملفات الشائكة، وعاشوا عيشة سعيدة .

سبعة ملايين دولار شهرياً "الإتاوات" التي فرضتها "الدولة الإسلامية"في نينوى

■ مـدراء حكوميـون وشـركـات وتجّـار ومحـطّـات وقـود تمـوّل الإرهـاب

كشف قائد الفرقة الثالثة شرطة اتحادية في نينوى اللواء مهدي الغراوي عن تورط مدراء دوائر حكومية وشركات وتجار ومحطات تعبئة وقود بتمويل الإرهابيين، فيما أعلن أن "إتاوات" ما يسمى بـ"الدولة الإسلامية" تتراوح ما بين ٥-٧ ملايين دولار شهريا.

□ المدى / نينوى

وقال الغراوي خلال مؤتمر صحفي عقد في مقرِ الفرقة وحضرته "المدى": إن ١٣ عنصراً مما يسمى بالدولة الإسلامية في مدينة الموصل، اعترفوا بتنفيذهم العديد من العمليات الإرهابية وطرق حصولهم على التمويل المالي.

وأشار إلى أن لجنة أمنية خاصة كان قد شكلها القائد العام للقوات المسلحة بموجب الأمر الديواني ٣٥، مهمتها القضاء على ظاهرة الابتزاز أو ما يطلق عليه الإرهابيون "الجزية"، مبينا أن اللجنة وخلال فترة قصيرة من عملها توصلت إلى حقائق عديدة، من خلال ضباط أمنيين منتشرين في جميع الدوائر الحكومية من بينها العقارات والمشاريع والجنسية والمرور. وأضاف الغراوي إن "أهم ما اكتشفته اللجنة هو كيفية تمويل الإرهاب في نينوى"، وتمت متابعة العمل على نحو تنفيذي من خلال عمليات نينوى والفرقة الثانية للجيش والفرقة الثالثة شرطة اتحادية ومديريات مكافحة الإرهاب والتحقيقات الجنائية والأمن والاستخبارات إضافة إلى محافظة نينوى، مؤكدا انه تم رصد عمليات الابتزاز بالصوت والصورة. عرض خلال المؤتمر صورا تظهر احد العناصر التابعة للدولة الإسلامية ويدعى عبد الحق، وهو يتسلم من عدد من أصحاب علاوي الخضر جنوب غرب الموصل مبالغ الإتاوات، كما تم تقديم عبد الحق ومعه ١٢ آخرين من المعتقلين وهم مقيدون خلال المؤتمر. وبين اللواء الغراوي إن عبد الحق كان يجمع نحو ٢٠٠ ألف دولار شهرياً من المواطنين، وأن الاثني عشر مسؤولا عن جمع الإتاوات من شريحة معينة من المواطنين، كأصحاب ساحات وقوف السيارات، أو الصيدليات، أو أصحاب المولدات الكهربائية الأهلية وشرائح أخرى. وذكر قائد الشرطة إن تنظيم الدولة الإسلامية كان يحصل على جزء من تمويله من سوق المعاش، الذي يضم ١٦٥ علوة لبيع الخضراوات ومنتجات الدواجن وسواها، "وجميعها تدفع المال"، مبينا إن التنظيم يقوم بجمع المال من خلال ابتزاز المواطنين بمختلف الطرق والأساليب بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري. وكشف اللواء مهدي الغراوي عن وجود قائمة بأسماء مدراء دوائر حكومية في نينوى يدفعون الإتاوات للدولة الإسلامية، وأن مجموع المبالغ التي يجمعها الإرهابيون من ابتزاز المواطنين في نينوى يتراوح بين ٥ – ٧ ملايين دولار شهريا.

ولفت إلى أن الجزية مفروضة على كل شريحة من شرائح المجتمع في الموصل، "بل وفي كل مفصل من مفاصل الحياة فيها، ونتيجة للجهود التي بذلتها الأجهزة الأمنية بالتعاون مع المواطنين فإن عمليات الابتزاز قلت بنحو ٣٠٪ عما كانت عليه في السابق". وهدد قائد الفرقة الثالثة شرطة اتحادية، كل من يقوم بدفع المال للإرهابيين بالدخول تحت طائلة المادة ٤ إرهاب.

من جهة أخرى، كشف قائد الفرقة الثانية التابعة للجيش في نينوى اللواء الركن علي المفرجي عن العثور على سجلات خاصة بوزير النفط في ما يسمى بالدولة الإسلامية في نينوى، ضمت أسماء شركات ومحطات تعبئة وقود تقوم بتقديم المال.

وأوضح خلال المؤتمر إن السجلات احتوت على كشوفات بحسابات تظهر مجموع المبالغ التي يتم جمعها شهريا من تلك الجهات وتصل إلى ١٣٠ ألف دولار شهرياً. وقال المفرجي إن من يدفع الإتاوات للإرهابيين "خصوصا محطات التعبئة وناقلي النفط، يستقطعونها من حصص المواطنين من المنتجات النفطية بالتهريب وغيرها من الوسائل وهو ما يتسبب بالأزمات التي تظهر بين الحين والآخر"، على حد قوله. وكانت الفرقة الثانية التابعة للجيش قد ألقت القبض قبل أيام قليلة على مجموعة ضمن الشبكة الإدارية لما يسمى بالدولة الإسلامية، متمثلة بالإداري العام ويدعى إبراهيم يونس حسن، والمسؤول الإداري للقاطعين الأيمن والأيسر لمدينة الموصل، والناطق الإعلامي باسم الإداري العام، وثلاثة آخرين، مهمتهم التنسيق وجمع الإتاوات من المواطنين في أنحاء متفرقة من مدينة الموصل.

شمول ضحايا العمليات العسكرية والإرهابية بقانون التقاعد الموحّد

□ بابل / إقبال محمد

أعلن ممثل اللجنة الفرعية لتعويض المتضررين من العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية في محافظة بابل المباشرة بتعويض المتضررين وشمولهم بقانون التقاعد الموحد، فيما ذكر أن اللجنة انجزت اكثر من ١٦٠٠ معاملة.

وقال ممثل اللجنة المشاور القانوني الاقدم خالد الفيحان المعموري في حديث لـ"المدى": ان اللجنة أنجزت أعمالها لسنة ٢٠١١، وبلغ عدد المعاملات التي تسلمتها ٢٥١٤ معاملة شهيد و١٠٥١ معاملة مصاب و١٣٥ معاملة مفقود و١٩١١ معاملة إضرار بالممتلكات.

وبين أن اللجنة أنجزت ١٦٠١ قرار يشمل التعويضين الأوّلي والإضافي بمبالغ تقدر بستة مليارات وثلاثة ملايين و٧٥٠ ألف دينار للشهداء، فيما بلغت تعويضات المصابين ٧٨٩ مليون دينار، و٧٠٢ مليون و٦٩٦ ألف دينار كتعويضات لمن تضررت لممتلكاتهم، موضحا إن عدد المشمولين بالتعويضات يبلغ ٢٥٠٠ مواطن من الشهداء و١٥٠٠ مصاب.

وأشار إلى أن عدد الأضابير المرسلة إلى وزارة المالية خلال العام ٢٠١١ التي تم الصرف لها بلغت لغاية الآن ١٠١٢ معاملة للشهداء و٢٨٥ معاملة للمصابين، لافتا إلى أن اللجنة لم تتمكن من صرف مبالغ التعويضات لغاية الآن بسبب عدم المصادقة على الموازنة العامة للعام الحالي.

وأضاف المعموري إن اللجنة باشرت خلال العام الحالي إجراء الكشوفات الميدانية على ممتلكات المتضررين في مناطق الإسكندرية والخضر والبحيرات وهي أول منطقة أجرت اللجنة الكشف عليها لكونها منطقة ساخنة، مبينا إن الكشوفات رصدت أكثر من ٦٠ منزلا متضررا في منطقة الخضر.

وتابع بالقول: إن اللجنة أجرت أيضا كشوفات في مناطق الجزائر والبكرلي ونادر الذي تضرر من جراء القصف العنقودي أثناء دخول قوات الاحتلال عام ٢٠٠٣، موضحا إن الكشوفات كانت باطلاع المحافظ ورئيس مجلس المحافظة، مضيفا إن اللجنة قامت بإجراء كشوفات في قضاء الهاشمية وناحيتي الشوملي والمدحتية على الدور المتضررة من العمليات الحربية والإرهابية لغرض تعويض المتضررين.

وأفاد بأن اللجنة خصصت لكل قضاء من أقضية المحافظة أسبوعا لإجراء الكشوفات، لافتا إلى أن قضاء المسيب هو من أكثر الأقضية تضررا جراء العمليات الإرهابية، وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة نادر، مؤكدا حاجة اللجنة إلى دعم من قبل اللجنة المركزية والأمانة العامة لمجلس الوزراء،إذ إن إجراء الكشوفات يتطلب توفير أجور للخبراء والعاملين وللتنقلات بين المناطق إضافة إلى توفير سيارات لأداء العمل.

وبين المشاور القانوني إن اللجنة ستكرس جهودها خلال العام الحالي لتعويض الممتلكات إضافة إلى ذوي الشهداء والمصابين وكذلك أصحاب وضحايا المواكب الحسينية، مشيرا إلى أن المشمولين بالتعويضات قدموا معاملاتهم وسيتم صرف تعويضاتهم وفق القانون ٢٠.

وذكر المعموري أن اللجنة المركزية لتعويض المتضررين اجتمعت مؤخرا مع هيئة التقاعد العامة ووضعت آلية وضوابط لشمول الضحايا والمتضررين من العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية بقانون التقاعد الموحد، معلنا أن اللجنة المركزية أرسلت إلى اللجان الفرعية التفاصيل الواجب ذكرها في المعاملات التقاعدية للشهداء والمصابين والمفقودين.

وأوضح انه سيتم توزيع الرواتب التقاعدية للشهداء بحسب ضوابط قانون التقاعد، أما عن تقاعد المصابين "فلا نعرف من هم المشمولين به حتى الآن، لافتا إلى أن ذوي الشهداء والمصابين مشمولون بقطع سكنية، داعيا الذين تسلموا التعويضات المالية إلى مراجعة مديرية البلديات في المحافظة من اجل تخصيص قطع أراض لهم. وبخصوص المفقودين قال المشاور القانوني: "على الرغم من وجود قصور في قانون ٢٠ إلا أن اللجنة لديها ١٣٥ معاملة مفقود، لكن لا يمكن اعتبارهم شهداء لعدم التأكد من وفاتهم".

كربلائيون يشكون انتشار حظائر المواشي والحمير في مناطق سكناهم

□ كربلاء / علي العلاوي

شكا العديد من أهالي محافظة كربلاء انتشار حظائر المواشي والحيوانات الأخرى داخل الأحياء السكنية وخاصة تلك البعيدة عن مراكز المدن، معربين عن تخوفهم من تحول هذه الحظائر إلى بؤر لتفشي الأمراض والأوبئة.

وقال المواطن محمد عبد في حديث لـ"المدى": إن الكثير من الأحياء السكنية القريبة من المدن انتشرت فيها بالإضافة إلى حظائر الأغنام والأبقار إسطبلات الخيول والحمير أيضا.

وأشار إلى أن المشكلة تكمن في تزايد أعداد هذه الحظائر، "وكأن هناك من يريد أن يحول الأحياء السكنية إلى حظائر وإسطبلات، لافتا إلى أن هذه الحظائر والإسطبلات باتت تهدد صحة المواطنين فهي على حد قوله "تنبعث منها روائح كريهة وبيئة خصبة للأمراض والأوبئة، فضلا عما تسببه من إزعاج للأهالي".

وطالب عبد الحكومة المحلية في كربلاء بالعمل على إزالة هذه الحظائر والإسطبلات نهائيا وتخصيص أماكن لأصحابها خارج الأحياء السكنية". المواطن علوان الطرفي وصف بدوره الكثير من الأحياء السكنية بأنها "عبارة عن حظائر للأغنام التي تتجول داخل الأحياء وبين النفايات المنتشرة في كل مكان"، مؤكدا أن قطعان الأغنام تتسبب بالكثير من الأذى للمواطنين "ناهيك عن الروائح الكريهة التي تنبعث منها والفضلات والغبار الذي تثيره القطعان أثناء تجوالها داخل الأحياء".

وأفاد في حديثه لـ"المدى" بأن (علوة) الأغنام اقتربت كثيرا من المدينة وأصبح موقعها الجديد بين ثلاثة أحياء سكنية، داعيا المسؤولين المحليين إلى زيارة تلك الأحياء والاطلاع على الوضع.

المواطن احمد الأسدي قال لـ"المدى" إن المشكلة كانت في السابق كبيرة وأصبحت الآن اكبر، موضحا إن الحمير ازدادت أعدادها وهي تنتشر داخل القرى والأحياء السكنية القريبة من مراكز المدن، مؤكدا أنها تتسبب بالكثير من حوادث السير.

فيما لخص المواطن سعد لـ"المدى" معاناته قائلا: إن قرية أم الهوى التي يسكنها وهي قرية تابعة إلى قضاء الهندية، تحولت إلى حظائر للحمير والخيول، مشيرا إلى أنها تسبب الأمراض فضلا عن أنها مظهر غير حضاري.

مسؤول إعلام قضاء الهندية محمد عبد زيد كشف عن تشكيل لجان لإزالة جميع الحظائر الجديدة والمخالفة للقانون، مبينا أن قائممقام الهندية أمر بتشكيل هذه اللجان بعد أن انتشرت هذه الحظائر والإسطبلات بالقرب من المناطق السكنية.

مجلس محافظة ذي قار: مشاريع كبرى أحيلت إلى شركات قليلة الخبرة

□ الناصرية / حسين العامل

بالتزامن مع إعلان الحكومة المحلية في ذي قار رفضها تسلم المشاريع الوزارية المتلكئة، أوعزت الحكومة الاتحادية بجرد تلك المشاريع لمفاتحة الوزارات المعنية بشأن تسريع وتيرة العمل فيها.

وذكر المعاون الفني لرئيس مجلس محافظة ذي قار، أن وزارة الدولة لشؤون المحافظات في الحكومة الاتحادية طلبت من مجلس المحافظة إرسال جرد بالمشاريع الوزارية المتلكئة.

وأوضح في تصريحات صحفية، أن الوزارة طالبت كذلك بأن تقوم المحافظة بتسمية ممثل عنها ليكون عضوا في اللجنة العليا للتنسيق بين المحافظات غير المنتظمة بإقليم والمتخصصة بدراسة المشاريع المتلكئة في المحافظات وطرحها على وزارات الدولة المعنية لمعرفة أسباب التلكؤ وسبل معالجته.

وتواجه المشاريع التي تنفذها الوزارات جملة من التحديات، من بينها ضعف خبرة وإمكانات الشركات المنفذة والاعتراضات العشائرية، فضلا عن رداءة المواد الإنشائية المتوفرة في الأسواق المحلية والتي أخذت تنعكس سلبا على العمر الإنشائي للمشاريع المنفذة.

وكان محافظ ذي قار طالب الحسن قد رجح في تصريح سابق لـ"المدى"، وجود صفقات فساد مالي في إحالة المشاريع الوزارية على الشركات والمقاولين غير الكفوئين.

وأشار إلى أن الحكومة المحلية "ما زالت تعاني الأمرّين من المشاريع الوزارية" التي يجري تنفيذها في ذي قار بسبب إحالة هذه المشاريع على شركات ضعيفة القدرات والخبرة.

وتابع بالقول: إن عدداً من المشاريع الكبيرة تمت إحالته على شركة واحدة متلكئة، "ومن بينها مشروع ماء الإصلاح الذي من المفترض أن يخدم خمس وحدات إدارية لكنه متلكئ الآن بالرغم من بلوغ نسبة الانجاز ٧٠٪"، مشيرا إلى أن الأمر نفسه ينطبق على مشروعي ماء الرفاعي ومجاري الرفاعي اللذين يجري تنفيذهما على حساب وزارة البلديات والأشغال العامة.

وزاد الحسن: أما مشاريع وزارة الدولة لإنعاش الأهوار فهي الأخرى متلكئة، منها مشروع بناء ٥٠ مدرسة أحيلت إلى المقاولين منذ مطلع العام الماضي ولم تنجز حتى الآن بالرغم من إنجاز المحافظة ٥٨ مدرسة من أصل ٦٠ مدرسة مماثلة تزامن تنفيذها مع انطلاق مشروع الوزارة، لافتا إلى أن مدارس وزارة الدولة لإنعاش الأهوار "ما زالت عبارة عن هياكل لا تتجاوز نسب الإنجاز فيها الـ٥٠٪".

وأضاف بشأن مشاريع وزارة الإعمار والإسكان بأن بعضها متلكئ وخاصة مشروع مدينة الصدر السكني، "وعلى ما يبدو أن الشركة المنفذة للمشروع قد أفلست وعاجزة عن استكمال العمل رغم بلوغه نسب إنجاز متقدمة"، على حد قوله.

وأردف محافظ ذي قار بأن هناك مشاريع أخرى متلكئة، من بينها طريق ناصرية – العكيكة ومشاريع الأبنية الجامعية.

وقال الحسن: إن "ما يزيد الأمر سوءاً في آلية تنفيذ المشاريع الوزارية هي إنها مشاريع كبيرة ومتعددة يفترض أن تقدم خدماتها لشرائح اجتماعية كبيرة لكنها حرمت تلك الشرائح من الخدمات المطلوبة في الوقت المناسب نتيجة التلكؤ وسوء التنفيذ"، بحسب ما ذكر.

وأكد أن ذلك انعكس سلبا بشكل كبير على مستوى الخدمات كون التخصيصات الوزارية تشكل ٩١٪ من الموازنة العامة، في حين لا تشكل تخصيصات المحافظات سوى ٩٪ من الموازنة العامة.

وكان المعاون الفني لمحافظ ذي قار قد ذكر في وقت سابق أن الحكومة المحلية وبقية المحافظات الأخرى، رفضت تسلم المشاريع المتلكئة التي تقوم الوزارات بتنفيذها في المحافظات، وذلك خلال اجتماع موسع عقد في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لهذا الغرض.

وأفاد بأن الحكومة الاتحادية عرضت إمكانية تحويل مشاريع الوزارات المتلكئة إلى الحكومات المحلية في المحافظات لاستكمالها، مؤكدا إن محافظة ذي قار رفضت ذلك العرض شأنها شأن باقي المحافظات، عازيا السبب إلى "تشعب الإجراءات المتعلقة بتلك المشاريع وتقاطع الصلاحيات بين الوزارات والحكومات المحلية".